ولم يسع أحداً من المسلمين رد. سواء كانت عن أحد من الأئمة السبعة المقتصر عليهم في الأغلب أم غيرهم. وقال الإمام أبو محمد مكي وقد ذكر الناس من الأئمة في كتبهم أكثر من سبعة منهم من هو أعلى رتبة وأجل قدراً من هؤلاء السبعة على أنه قد ترك جماعة من العلماء في كتبهم في القراءات ذكر بعض هؤلاء السبعة وطرحهم. فقد ترك أبو حاتم وغيره ذكر حمزة والكسائي وابن عامر ونافع وهم عشرة من جلة الأئمة ممن هو فوقهم لهؤلاء السبعة. وكذلك زاد الطبري في كتاب القراءات على هؤلاء السبعة نحو خمسة عشر جلاً. وكذلك فعل أبو عبيد وإسماعيل القاضي. فكيف يجوز أن يظن ظان أن هؤلاء السبعة المتأخرين قراءة كل واحد منهم إحدى الحروف السبعة المنصوص عليها. لهذا اختلاف عظيم. أما ذلك بنص من النبي صلى الله عليه وسلم أم كيف ذلك. وكيف يكون ذلك والكسائي إنما ألحق بالسبعة بالأمس في أيام المأمون أو غيره. وكتاب السابع ليعقوب الحضرمي فأثبت ابن مجاهد في سنة ثلثمائة أو نحوها الكسائي في موضع يعقوب ثم أطال الكلام في تقرير ذلك. وقال الإمام الحافظ أبو عمرو الداني بعد أن ساق اعتقاده في الأحرف السبعة ووجوه اختلافها. وأن القراءات السبعة وتظائرهم من الأئمة متعلقة في جميع قراءاتهم الثابتة عنهم التي لا شذوذ فيها. وقال أبو القاسم الهذلي في كامله. وليس لأحد أن يقول لا تكثر واسمه الروايات وليس بأيدينا من القراءات شاذاً لأنه ما من قراءة قرئت ولا رواية رويت إلا وهي صحيحة إذا وافقت رسم الإمام ولم تخالف إجماع. قلت. وقد وقفت على نص الإمام أبي بكر بن العربي في كتابه المقبس على جواز القراءة بالوقف بقراءة أبي جعفر وشيبة والأعمش وغيرهم وأنها ليست من الشاذة. ولفظه. وليست لهذه الروايات أصل للتسمية بل ربما خرج عن ما هو مثلها أو فوقها كحروف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)